Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام
17-23 آب/أغسطس 2010 - العدد رقم (51)

العناوين الرئيسية:
- غواتيمالا تُعرب عن التزامها بدعم المحكمة والانضمام إليها، ص 4.
- جهود مُتعاضدة لاعتقال كوني، ص 4.

أبرز وقائع الأسبوع:
الإبادة الجماعية في دارفور مستمرة وأحمد هارون لا يزال طليقاً لمهاجمة المدنيين، الآن في جنوب السودان

اعتبرت الدائرة التمهيدية الأولى بتاريخ 12 تموز/يوليو، ضمن أمور أخرى، "أن الظروف الحياتية التي فُرضت على جماعات الفور والمساليت والزغاوة [في دارفور] كان قد قُصد بها التدمير المادي الجزئي لتلك المجموعات العرقية"، وأن " النقل القسري المقرون بإعادة توطين أعضاء من قبائل أخرى، قد تم ارتكابه تعزيزاً لسياسة الإبادة الجماعية". وتُشير المعلومات المتوفرة إلى أن الإبادة الجماعية لا تزال مستمرة حتى اليوم، في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لعقد اجتماع وزاري حول السودان في 24 أيلول/سبتمبر في نيويورك.

الوضع الراهن

17-21 آب/أغسطس - أعادت الحكومة السودانية فرض حظر على وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم كالما للمشردين داخليا في ولاية جنوب دارفور، بعد يوم واحد من السماح لفريق صغير من ممثلي المساعدات لدخول المخيم لتقييم الوضع للمرة الأولى منذ أسبوعين. وقال متحدث باسم الأمم المتحدة أن ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية حاولوا "*العودة مرة أخرى إلى مخيم كالما لتقييم الظروف والاحتياجات الإنسانية الإضافية ولكنهم منعوا من الدخول.*" وفي الوقت نفسه، كشفت ولاية جنوب دارفور النقاب عن خطط لنقل سكان مخيم كالما إلى منطقتين بالقرب من نيالا عاصمة الولاية.

حذرت منظمة شبكة حقوق الإنسان والمناصرة من أجل الديمقراطية من أن الوضع الإنساني يزداد سوءا، واتهمت الحكومة بأنها تعد لهجوم وشيك على المخيم. وأشارت الأمم المتحدة ومنظمة شبكة حقوق الإنسان والمناصرة من أجل الديمقراطية إلى أنه يُعتقد بأن الآلاف من سكان المخيم لاذوا بالفرار وقد فقدوا فرص الحصول على المأوى ومواد الإغاثة وبدون الحصول على الغذاء قبل رحيلهم، وبسبب موسم الأمطار، فلا يمكن بأي حال البقاء على قيد الحياة دون توفير الاحتياجات الأساسية بسرعة.

واصلت حكومة السودان التهديد بطرد عدد من عمال الإغاثة الدولية من دارفور، بعد القرار الذي أعلنته لطرد مسؤولي المساعدات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة. وورد أن الرئيس البشير قال للمسؤولين المحليين في دارفور بأنه يمكن لهم العمل بشكل مستقل "*لطرد وإصدار الأمر بالخروج لأية منظمة دولية أو وكالة أو أي وسيط*".

المجتمع الدولي

بتاريخ 23 آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مشاورات بشأن السودان، بما في ذلك الوضع في مخيمات النازحين في دارفور. وقال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، : "*إن مستوى القيود المفروضة على العمليات الإنسانية، والمضايقات والتهديدات والعنف الموجه ضد العاملين في المجال الإنساني، أصبح غير مقبولاً مرة أخرى. إن كل هذا يجعل المدنيين الذين نحاول مساعدتهم أكثر عُرضة للخطر.*" وفي حديثه عن مخيم كالما، أشار هولمز إلى الوضع" *وزاد من تفاقم الوضع عندما منعت السلطات المحلية المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة من الوصول إلى المخيم (...) وسط تكهنات بأنهم يريدون التخلص من المخيم بكامله*".

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أكدت مارغو فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي أثناء الصراع، الحاجة لكسر حاجز الصمت فيما يتعلق بالعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك دارفور. يُعتبر إنهاء الإفلات من العقاب أحد أهم الأولويات على جدول أعمالها. وفي هذا الصدد، ذكرت فالستروم الدور الإيجابي للمحكمة لمكافحة العنف الجنسي.

أصدرت مجموعة مناصرة الديمقراطية "كفى" ورقة بعنوان، "تلافي تحطم القطار في السودان: ثقل الولايات المتحدة من أجل السلام". حيث ذكرت المجموعة فيها أن "*التعيين الحالي لهارون كوالي لجنوب كُردُفان يضعه في موقف فريد يمكنه من تجنيد ميليشيات يستطيع أن يزعزع بها استقرار جنوب السودان قبل الاستفتاء*". ندعو حكومة الولايات المتحدة *للعمل داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لحشد الدعم لإلقاء القبض على أحمد هارون*".

في 28 آب/أغسطس، سيسافر المدعي العام إلى لندن لعقد اجتماعات وحضور لقاء مع ضحايا دارفور في المملكة المتحدة.

1- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 6 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بـ 7 مهمات إلى 7 دول.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو و بوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. ولا يزال بوسكو نتاغندا طليقاً. وفي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

22 آب/أغسطس – ورد بأنه تم اغتصاب ما يزيد على 150 امرأة أثناء غارة خلال عطلة نهاية أسبوع على مجموعة من القرى في شرقي الكونغو. قالت الأمم المتحدة أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي المسؤولة عن الهجوم.

1-2- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدَّعَى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر البشير؛ التي لم يُبتْ فيها بَعد. وأصدرت المحكمة أيضا ثلاثة أوامر بالحضور بحق كل من بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثَلَ أبو قردة طَوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19-30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ بموجبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة" في القضية ضد هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مثل عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، للرد على اتهامات بارتكابهما جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي وقع عام 2007 ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا. لقد حددت الدائرة التمهيدية الأولى عقد جلسة إقرار التهم لبندا وجربو بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحق جان بيير بيمبا غوميو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُهم. وفي 15 حزيران/يونيه 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. في الوقت نفسه، يواصل مكتب المدعي العام مراقبة المزاعم عن الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005. وفي 7 تموز/يوليو، عقدت الدائرة الابتدائية الثالثة جلسة تحضيرية لتاريخ 30 آب/أغسطس؛ ستستمع فيها إلى مرافعات بشأن تحديد موعد المحاكمة.

1-5- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوم يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيقاً في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها.

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولى لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

2-1- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

2-3- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. لقد أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/ يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخص من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

15 آب/أغسطس - اجتمعت لجنة خبراء الأمم المتحدة المكلفة بتحليل فعالية التحقيقات الداخلية في الجرائم المزعومة خلال عملية الرصاص المصبوب مع المنظمات غير الحكومية في مدينة غزة.

18 آب/أغسطس - في تقرير المتابعة الثاني للأمين العام بان كي مون الذي قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في نزاع 2008-2009 في قطاع غزة، نقل الأمين العام إلى الدول الأعضاء التقارير من إسرائيل وفلسطين، ودعا جميع الأطراف للقيام بتحقيقات محلية مستقلة وذات مصداقية في سيرة نزاع غزة.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. اجتمعت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام بوزير العدل الغيني العقيد لوهالمو، وبالقضاة الغينيين. قدمت السلطات الغينية التعاون الكامل مع المحكمة.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

16 آب/أغسطس – في رسالة إلى فتاة أوغندية، التي كانت مختطفة من قبل جيش الرب للمقاومة، تعهد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بدعم بريطانيا المستمر للجهود الرامية إلى جلب جوزيف كوني وغيره من زعماء جيش الرب للمقاومة إلى العدالة، مسلطاً الضوء على ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتعاون بشكل وثيق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات أوغندا المسلحة للقبض على مقاتلي جيش الرب للمقاومة. وأكد المتحدث باسم الحكومة اللورد والاس أوف سالتير في مشاورات مجلس عموم المملكة المتحدة مع حكومات أخرى في الاتحاد الأوروبي حول طريقة العمل سوية بشكل أفضل للتصدي إلى جيش الرب للمقاومة.

17 آب/أغسطس – في المؤتمر الرابع والسبعين لجمعية القانون الدولي في لاهاي، أطلعت نائبة المدعي العام، فاتو بنسودة، الحقوقيين من مختلف أنحاء العالم عن إطار نظام روما الأساسي للمساعدة على تحقيق السلام والأمن المستدامين في حالات الصراع. وقالت: "*ليس العدل هو الذي يعيق الطريق إلى السلام، ولكن عدم تنفيذ قرارات المحكمة هو المهدد الحقيقي لسلام دائم. (...) وعلينا أن ندرك أنه يوجد الآن نظام دولي جديد للعدالة*". وفي المناقشة التي تبعت، أكدت مريم بلاك - وزيرة مفوضة / نائبة رئيس بعثة أوغندا في بلجيكا - على الدور الإيجابي للمحكمة.

18 آب/أغسطس – يُزعم أن جمهورية أفريقيا الوسطى تعهدت بإلقاء القبض على جوزيف كوني وذلك بمساعدة من كل من أوغندا التي يوجد لديها قوات تعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى بإذن من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والولايات المتحدة التي أرسلت فريقا من 19 عسكريا إلى هوت مبومو، وفرنسا التي تساعد في تدريب وتجهيز قوات جمهورية أفريقيا الوسطى وتحسين قدراتها اللوجستية المحتملة. إن الجهود التي تبذلها هذه الحكومات "*سوف تجعل من الممكن وضع اليد على جوزيف كوني*" كما قال جان فرانسيس بوزيزي، وزير الدفاع، مشيرا إلى أن "*الحكومة قامت بنشر تعزيزات في شمال شرقي البلاد لجعل المناطق التي تعج بمتمردي جيش الرب للمقاومة آمنة بأفضل قدر ممكن*"، كما تم تسليط الضوء أيضاً على الجهود التعاونية من قبل جون فرانسيس، وزير الدفاع لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

19- 20 آب/أغسطس – كجزء من خطة عمل مؤتمر جمعية الدول الأطراف لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي، قام رئيس جمعية الدول الأطراف، كريستيان فينافيسر والمدعي العام مورينو اوكامبو، بزيارة رسمية إلى غواتيمالا. واجتمعا مع رئيس غواتيمالا، ألفارو كولوم كاباليروس، ومع وزراء الخارجية والداخلية والتربية والدفاع؛ ومع رئيس الكونغرس خوسيه روبرتو أليجوس كامبارا وأعضاء آخرين في الكونغرس، بمن فيهم المعارضة؛ والمحكمة العليا ورئيس المحكمة الدستورية، ورئيس مكتب المدعي العام؛ والممثل الدائم في غواتيمالا للأمم المتحدة ومفوض اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا؛ وكذلك ممثلي المجتمع المدني. لا تزال غواتيمالا تكافح للتعامل مع ماضيها، وهناك دروس للتعلم منها. ومن أجل المتابعة، أعرب أعضاء الكونغرس عن رغبتهم بزيارة رئيس المحكمة في لاهاي؛ هدفهم هو إجراء محادثات حول مسودة مشروع القانون للتصديق على نظام روما الأساسي في السنة المقبلة.

19- 21 آب/أغسطس – على هامش المؤتمر السنوي لجمعية المحامين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في لومباشي، اجتمعت نائبة المدعي العام إلى وزير العدل لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لوزولو بامبي ليسا، وكذلك إلى حاكم المقاطعة، وأطلعتهما على أعمال المكتب وناقشت قضايا التعاون معهما. وأكد كل من الوزير والمحافظ دعمهما لعمل المكتب.

4- الفعاليات القادمة

- 31 آب/أغسطس – 1 أيلول/سبتمبر - تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر حوارات القانون الإنساني الدولي الرابع في شوتوكا.

- 9 أيلول/سبتمبر – يلقي المدعي العام كلمة ختامية في المؤتمر الخامس عشر للجمعية الدولية للمدعين العامين، "عبر الحدود"، لاهاي.
- 21 أيلول/سبتمبر – تلقي نائبة المدعي العام كلمة في مؤتمر كونراد أديناور ستيفينغ "كل ما هو عادل، الاختصاص القضائي الدولي في أفريقيا"، برلين.
- 28 – 29 أيلول/سبتمبر – يشارك المدعي العام في الذكرى الـ 25 لمركز ضحايا التعذيب، مينيابوليس.
- 30 أيلول/سبتمبر – المدعي العام في نيويورك لاجتماعات مختلفة ومحاضرة في جامعة نيويورك.

- تشرين الأول/أكتوبر – أحداث تتعلق بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن.
- 3-4 تشرين الأول/أكتوبر – يقوم المدعي العام بزيارة رسمية إلى الدنمرك.
- 5-6 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في الاجتماع الإستراتيجي للمنظمات غير الحكومية "تعزيز العدالة في سياق التحقيقات الأولية للمحكمة الجنائية الدولية"، الذي ينظمها مركز هاوزر عن المنظمات غير الربحية، بيلاجيو، إيطاليا.
- 10 تشرين الأول/أكتوبر – تحضر نائبة المدعي العام احتفالا وطنيا للطبعة الثالثة لـ "المسيرة العالمية للمرأة" التي تنظمها الحركة الدولية النَسَوِيَّة، ترفورين، بلجيكا.
- 19-20 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام ونائبة المدعي العام في محادثات المائدة المستديرة بين مكتب المدعي العام والمنظمات غير الحكومية، لاهاي.
- 26-27 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في مناسبة تنظمها جامعة نيويورك، كلية الحقوق، نيويورك.
- 28-29 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في مؤتمر "الشفافية والمساءلة: ضامنا الحكم الرشيد"، مونيفيديو.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int